

نائب الرئيس اليمني يتهم الحوثيين «بالاستهتار بمباحثات السلام وجهود الأمم المتحدة»



○ نائب الرئيس اليمني.

صنعاء - الوكالات: قال علي محسن، نائب الرئيس اليمني عبدي منصور هادي، إن الحكومة الشرعية تعاملت بإيجابية مع كل دعوات السلام وجولات المشاورات، «مقابل تعنت الانقلابيين وصلفهم، الأمر الذي يعكس استهتارهم واستخفافهم بالسلام وجهود الأمم المتحدة».

جاء ذلك خلال لقاء علي محسن أمس، بمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن جريفيث بحضور رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر لمناقشة المستجدات والجهود الأممية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية «سبأ».

وأكد محسن على توجهه الشرعية بقيادة الرئيس هادي صوب السلام الدائم المرتكز على مرجعيات المبادرة الخليجية والبنية التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني ٢٠١٦ الذي «يماضي إلى إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة اليمنية».

وأشار إلى أن حرصه الشرعية على مصلحة اليمنيين وإرساء السلام «قوبل على الدوام بتعنت وتعامل لا مسؤول من قبل ميليشيا الحوثي الانقلابية، وكان آخر تلك المواقف اختراقهم أعداء وأهية، وتغييبهم عن حضور مشاورات جنيف التي أفضلت نتيجة تغييبهم مطلع سبتمبر المنصرم».

وقال «إن استمرار ميليشيا الحوثي في سياساتها القمعية ضد

المواطنين في المناطق التي تسيطر عليها واعداءها على المدنيين، من بينهم النساء والطلقات، واستمرار تعنتها الطائفية وحشدها للحرب ونهبها للمقدرات وزعزعتها للأمن الإقليمي والدولي، توجب بتمسك تلك الميليشيات بخيار الحرب والعنف دون أدنى مسؤولية أو حرص على الدماء والأرواح اليمنية».

وعبر محسن، عن تقديره للجهود التي يبذلها المبعوث الأممي لإحلال السلام الدائم والتخفيف من معاناة اليمنيين، داعياً المجتمع الدولي إلى الضغط لتنفيذ القرارات الدولية وإخضاع من وصفهم «بالمتمردين» لطاولة الحوار.

من جانبه، عرض المبعوث الأممي إلى اليمن جملة من الرؤى والمقترحات والجهود المبذولة لتحقيق السلام وتحقيق إنجاز ملموس على صعيد خطوات بناء الثقة.

ويحاول المبعوث الأممي إقناع الأطراف المتصارعة في اليمن بالجلوس إلى طاولة الحوار، لإيقاف الحرب التي تشهدها البلاد منذ نحو أربعة أعوام، مخلفة نحو ٦ آلاف و٦٦٠ قتيلًا وإصابة عشرة آلاف و٥٢٣ آخرين، بحسب تقديرات أممية.

المنطقة العازلة في إدلب بلا سلاح ثقيل.. والمقاتلون أمام مهلة للانسحاب منها



○ بعد سحب السلاح الثقيل.. إخلاء المقاتلين من مواقعهم سيكون المهمة الأصبغ. (أ ب)

بيروت - الوكالات: سحبت الفصائل المعارضة والجهادية سلاحها الثقيل من المنطقة العازلة المرتقبة في ادب ومحيطها مع انتهاء المهلة المحددة لذلك الأرباع وفق الاتفاق الروسي التركي، في وقت يشكل إخلاء المقاتلين الجهاديين لمواقعهم فيها المهمة الأصبغ خلال الأيام الخمسة المقبلة.

وجنّب اتفاق توصلت إليه روسيا مع تركيا، ينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح محافظة ادب التي تؤوي ومناطق محاذية لها نحو ثلاثة ملايين نسمة، هجومًا واسعًا لوجت دمشق بنسبه على مدى أسابيع.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية الأربعاء الانتهاء من سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة العازلة المرتقبة، وأوردت في بيان أن «تركيا تحملت مسؤولياتها بصفتها دولة ضامنة في هذا الإطار أنجز سحب السلاح الثقيل من المنطقة منزوعة السلاح في إدلب في ١٠ أكتوبر».

وكان مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن قال في وقت سابق «لم يتم رصد أي سلاح ثقيل الأرباع في كامل المنطقة المنزوعة السلاح».

وانتهت الأرباع مهلة حدها الاتفاق حول ادب بين روسيا وتركيا لسحب كافة الفصائل سلاحها الثقيل من المنطقة المنزوعة السلاح التي

براع عرضها بين ١٥ و٢٠ كيلومترًا وتشمل أجزاء من محافظة ادب ومناطق سيطرة الفصائل المعارضة والجهادية في ريف حلب الغربي وريف حماة الشمالي وريف اللاذقية الشمالي الشرقي.

وسحبت كافة الفصائل المعارضة والجهادية خلال الأيام الماضية وفق المرصد سلاحها الثقيل إلى مقرات خلفية للفصائل في عمق محافظة ادب.

وفي خطوة سبّدت شكوك المحللين، التزمت كافة التنظيمات الجهادية وعلى رأسها هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) التي تسيطر على ثلثي المنطقة المنزوعة السلاح بكافة الفصائل الجهادية من الاتفاق.

لكن الاتفاق ينص في مرحلته الثانية على أن تنسحب التنظيمات

تعلن أي موقف من الاتفاق الروسي التركي منذ التوصل إليه، إلا أن محللين يتحدثون عن ضغوط تركية كبرى على كافة الفصائل وبينها الجهادية لتطبيق الاتفاق بحذافيره من أجل ضمان حمايتها من هجوم للنظام بدعم روسي.

ويبد دمشق بدورها وثيقة من قدرة تركيا على تطبيق الاتفاق «بسبب معرفتها الفصائل، وفق ما قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم مطلع الشهر الحالي.

وتسيطر هيئة تحرير الشام (النصرة سابقًا) على الجزء الأكبر من ادب، بينما تتواجد فصائل بنضوي معظمها في إطار «الجبهة الوطنية للتحرير» في بقية المناطق. وتنتشر قوات النظام في الريف الجنوبي الشرقي.

ويرى الباحث في المعهد الأمريكي للأمن نيكولاس هيراس في تصريحات «هيئة تحرير الشام تخطط على المدى الطويل في ادب، انطلاقًا من اعتقادها بأن تركيا ستسمح لها بمواصلة نشاطها في شمال غرب سوريا بقدر ما يجري حضورها (الهيئة) بعيدًا عن الواجهة».

وتحري الشام تحدث ما تبقى هيئة تحرير الشام بفتح «في بيان صحفي، بقدر ما ستحظى بفرصة نهائية لترسيخ جنورها بشكل دائم في ادب».

الجهادية من هذه المنطقة في مهلة أقصاها الأثنين المقبل، وهو ما يشكل الجزء الأصبغ.

ويقول الباحث في معهد تشاتام هاوس هايد هايد في تصريحات «طبعًا تطبيق بند السلاح الثقيل هو الأسهل، والأصبغ انسحاب القوات من هذه المنطقة، التي تعد المعقل الأخير لها.

ورغم أن هيئة تحرير الشام لم

حماس؛ خطوات قادمة لتخفيف حصار غزة بموافقة السلطة الفلسطينية أو بدونها



○ عبد اللطيف القانوع .

وأكد رئيس إدارة المعابر والحدود في السلطة الفلسطينية نظمي مهنا لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) يوم الثلاثاء بدء دخول شاحنات الوقود لكنه رفض التعليق على الآلية الجديدة لذلك. من جهتها، قالت مصادر إسرائيلية إن إدخال الوقود يتم بتفاهات غير معلنة بحيث تنولى قطر دفع التكاليف المالية على أن تشرف طواقم الأمم المتحدة على الأمر.

ونكرت المصادر أن السلطات الإسرائيلية رهنه انتظام إدخال الوقود باستمرار الهدوء في القطاع، مهددة أنه إذا استمرت احتجاجات مسيرات العودة فسيتم التوقف عن إدخاله.

ويعاني قطاع غزة من عجز حاد بأكثر من ثلثي احتياجاته من التيار الكهربائي ما يؤدي إلى الاعتماد على جدول مقلص بواقع أربع ساعات وصل مقابل ١٢ ساعة قطع. وبحسب المصادر، فإن ضمان إدخال احتجاجات محطة

غزة - (د ب أ): أعلنت حركة حماس أمس الأربعاء خطوات قادمة لتخفيف الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة «بموافقة السلطة الفلسطينية أو بدونها». وقال الناطق باسم الحركة عبداللطيف القانوع، في تصريح صحفي، إن إدخال شاحنات وقود صناعي لمحطة توليد كهرباء غزة بتمول قطري «خطوة أولى للتخفيف من أزمات غزة».

وأضاف القانوع أن هذه الخطوة «ستبقيها خطوات أخرى سواء وافقت السلطة الفلسطينية أو لم توافق». وحث الناطق على أوسع مشاركة شعبية في احتجاجات مسيرات العودة «للضغط على إسرائيل وتحقيق مطالب رفع الحصار».

ويبدأ يوم أمس الأول توريد شاحنات وقود صناعي لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة عبر إسرائيل بألية جديدة تنولى قطر تمويلها وتحت إشراف الأمم المتحدة.

على الأقل.

وتبدل مصر والامم المتحدة منذ أسابيع جهودا لتحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة سعيا لتجنب التوتر المتزايد على الحدود بين القطاع وإسرائيل على أثر استمرار احتجاجات مسيرات العودة المستمرة منذ ٣٠ مارس الماضي وقتل فيها ١٩٨ فلسطينيا بحسب إحصائيات رسمية.

في المقابل، قالت حركة «فتح» التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنها ستدعى «لكل ما يحاك في الظلام بهدف فصل قطاع غزة عن الوطن وتطبيق خطة صفقة القرن». وانتهت فتح، في بيان صحفي، حركة حماس بالتخويف في جر القضية الفلسطينية إلى المجهول «من خلال إقحامها الصفة السياسية لتصبح قضية إنسانية محصورة بمطالب يومية لا تتعدى حدود تحسين الوضع الإنساني لأهلنا في غزة».

إسرائيل تمنع دخول طالبة أمريكية تدعم حملة المقاطعة



○ لارا القاسم.

القدس المحتلة - (أ ب ب): تمنع إسرائيل منذ أسبوع دخول طالبة أمريكية تنضم بدعم حملة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» التي تناضل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وأصرت المتحدثة باسم هيئة الهجرة سابين حداد لوكالة فرانس برس أنه يتم احتجاز طالبة لارا القاسم في مركز الهجرة في مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب لكنها ليست موقوفة.

وأوضحت «بمكثها العودة إلى الولايات المتحدة متى نشاء». وتسلط هذه القضية الضوء على قانون إسرائيلي جديد مثير للجدل أقر عام ٢٠١٧. ويمنع مناصري حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (بي دي أس) من دخول إسرائيل. وتدعو الحركة إلى مقاطعة شاملة اقتصادية وثقافية وأكاديمية لإسرائيل حتى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.

ويعتبر معارضو هذا القانون أن النص ينتهك حرية التعبير. وقد تم تطبيقه مرات عديدة إلا أن قضية لارا القاسم هي من بين القضايا التي حظيت بالكثير من الاهتمام. أوقفت لارا القاسم في الثاني من أكتوبر لدى وصولها إلى المطار. وقال الإعلام الإسرائيلي إنها جاءت لندرس لمدة عام في الجامعة العبرية في القدس بهدف الحصول على شهادة ماجستير في حقوق الإنسان وكانت لديها تأشيرة لهذه الغاية.

وتتهمها السلطات الإسرائيلية بتأييد المقاطعة. وصرح وزير الأمن

الداخلي جلعاد أردان بأنه سينظر في السماح لارا القاسم بدخول إسرائيل إذا نددت بحملة المقاطعة بشكل علني. وقال لإذاعة الجيش يوم الثلاثاء «إذا صرحت لارا القاسم بصوتها، وليس عبر أي نوع من التهرب من جانب محامين، أنها لا تعتقد بعد الآن أن دعم «بي دي أس» هو أمر قانوني وأنها نادمة على تصرفاتها السابقة، سنعيد تقييم موقفنا».

وتراسد القاسم خلال دراستها في فلوريدا فرعًا من «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» (ستودنتس فور دجاستنس إن بالستين) وهي منظمة غالبًا ما تقوم بحملات تنضج مقاطعة إسرائيل، بحسب ما أفادت الصحافة الإسرائيلية. لكن القاسم قالت أمام محكمة تل أبيب إنها ابتعدت عن الحركة. وأصدرت المحكمة قرارًا الثلاثاء يقضي بأن القاسم ليست مرغعة على البقاء في مركز الاحتجاز في المطار وأنها حرة في العودة إلى ديارها، بحسب المتحدثة باسم هيئة الهجرة. إلا أن الشابة قررت البقاء والتعن أمام القضاء بقرار السلطات. وقالت الصحافة إن جلسة استماع جديدة مرتقبة يوم الأحد.

وطلت الجامعة العبرية من المحكمة السماح لها بالانضمام إلى الطعن الذي قدمته الطالبة. وقال رئيس الجامعة أشرف كوهين لإذاعة الجيش إن الطريقة التي تم التعامل مع خلالها مع لارا القاسم تقوّي حملة «بي دي أس». وتتهم إسرائيل الحركة بمعاداة السامية، الأمر الذي تنفيه الحركة، وتحارب بشراسة المقاطعة وتعتبرها تهديدًا استراتيجيًا ينتهك شرعيته.

يوميات سياسية

١٨ مليار دولار .. هل ذهبت هباء؟!



السيد زهره

هذه الأموال وعبر دعم القوى والجماعات الطائفية الإرهابية، تجند عملاء داعمين لها في الدول العربية يدينون لها بوجودهم وينفذون أبحاثها، وهذا في حد ذاته ضمان لاستمرار النفوذ الإيراني.

هذه هي الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي سعت إيران إلى تحقيقها. وبالطبع، في التفكير الاستراتيجي الإيراني، فإن تحقق هذه الأهداف يمهد الطريق أمام الهدف الأكبر الذي تسعى إليه وهو فرض هيمنتها في المنطقة، وأن تكون لها الكلمة الأولى.

السؤال هو: هل نجحت إيران فيما أرادت تحقيقه؟ أم أن هذه الأموال الطائلة ذهبت هباء؟

الجواب: إيران نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها، وأموالها لم تذهب هباء.

قبل فترة، قال مسؤول إيراني إن إيران سوف تسترد كل دولار انفقته في المنطقة، وهو يقصد بالطبع أن هذه الأموال حققت المصلحة الإيرانية. وهذا صحيح إلى حد كبير.

إيران نجحت في عراق أكثر من دولة عربية في الفوضى والدمار، ونجحت في اضعافها، بل والسيطرة على القرار فيها، ونجحت في ترسيخ وجودها ونفوذها الدائم في هذه الدول.. وهكذا.

وكان من الممكن أن تحقق إيران نجاحا أكبر من هذا بكثير جدا، وتهيمن فعلا على مقدرات المنطقة، لولا تطوران كبيران طرأ في الأشهر الماضية:

الأول: مجيء الرئيس الأمريكي ترامب بموقفه الحازم المعادي لإيران ومشروعها، وانسحابه من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات القاسية، الأمر الذي يشكل ضغوطا هائلة على النظام الإيراني وتحجيبا له.

والثاني: الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها إيران، والتي أظهر فيها الإيرانيون أنفسهم راضين لهذه الاستراتيجية الإرهابية في المنطقة، وإنفاق هذه الأموال الطائلة في الخارج بدلا من إنفاقها لتحسين الأحوال المعيشية.

ورغم هذين الأمرين، من المبكر جدا القول أن مشروع إيران الإرهابي في المنطقة فشل أو انتهى.



○ اليونيسيف: وضع آلاف العالقين سيزداد سوءا مع اقتراب الشتاء.

اليونيسيف تحذر من تدهور أوضاع عشرات آلاف السوريين العالقين على الحدود مع الأردن

وحذر كابلاري من أن «الوضع سيزداد سوءاً بالنسبة لما يقدر عدده بـ ٤٥ ألف شخص، من بينهم الكثير من الأطفال، مع اقتراب حلول أشهر الشتاء الباردة، وخاصة عندما تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون درجة التجمد، وفي ظروف صحراوية قاسية». وأكد انه «حان الوقت لوضع حد نهائي للحرب على الأطفال»، مشيراً إلى أن «التاريخ سيحاكمنا وسيستمر إرثاق أرواح الأطفال، الذي يمكن تجنبه في حالات كثيرة، في مطاردة ضمائرنا».

وكان الأردن وافق مرات عدة على إدخال المساعدات الإنسانية لهؤلاء السوريين بناء على طلب الأمم المتحدة. وبحسب تقرير للأمم المتحدة صدر منتصف العام الماضي فإن أعداد السوريين العالقين في منطقة الركان تراوح بين ٤٥ و ٥٠ ألف شخص. وأشار التقرير إلى أن هذا العدد التقديري يستند إلى صور الأقمار الصناعية.

وعزت الأمم المتحدة عدم دقة الإحصاء إلى صعوبة الوصول إلى داخل هذه المنطقة. وتدهورت أوضاع العالقين في منطقة الركان بعد إعلانها منطقة عسكرية مغلقة، اثر هجوم سيارة مفخخة على موقع عسكري اردني يقدم خدمات للاجئين اوقع سبعة قتلى و١٣ جرحيا في ٢١ يونيو ٢٠١٦. وأعلن الجيش مباشرة عقب الهجوم، الذي تبناه تنظيم الدولة الإسلامية، حدود المملكة من سوريا والعراق منطقة عسكرية مغلقة، ما يعوق ادخال المساعدات من خلال المنظمات الإنسانية.

التقرير الذي أصدرته الخارجية الأمريكية قبل أيام عن الأنشطة الإرهابية التخريبية للنظام الإيراني يذكر أن إيران أنفقت مبلغ ١٨ مليار دولار خلال الأعوام الثمانية الماضية لدعم الإرهاب وعمليات التخريب في العراق وسوريا واليمن. أخذ في الاعتبار أن التقرير لم يذكر في هذا السياق ما أنفقه النظام الإيراني على حزب الله في لبنان، وعلى جماعات وقوى إرهابية أخرى في المنطقة في غير الدول التي أشار إليها، فإن مبلغ ما أنفقته إيران يفوق مبلغ الـ ١٨ مليار دولار بكثير.

السؤال هو: لماذا تنفق إيران كل هذه الأموال الطائلة لدعم القوى والجماعات الإرهابية في الدول العربية ولتقيد أبحاثها تخريبية؟.. ما الذي تستفيد به بالضبط وخاصة أن أوضاعها الاقتصادية متدهورة؟

قد يبدو السؤال سانجا، لكن الإجابة عنه تكشف الكثير عن استراتيجية إيران ومخططاتها في المنطقة العربية.

الأمر هنا باختصار إن هذا الدور الإرهابي التخريبي الإيراني وهذا الدعم للقوى والمليشيات والجماعات الطائفية الإرهابية، يقع في صلب الاستراتيجية الإيرانية، ويندرج تحديدا في إطار السعي إلى تحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

١ - إبعاد الخطر عن الداخل الإيراني، ونقل الصراعات إلى الدول المجاورة خارج إيران. وكان الاعتقاد في تفكير الإيرانيين أن من شأن هذا ليس فقط تخفيف أي ضغوط على إيران، ولكن أيضا صرف انظار الإيرانيين انفسهم عن الصراعات والأزمات والمشاكل الداخلية.

٢ - اضعاف الدول العربية، وإغراقها في الفوضى والصراعات الطائفية، والحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بها.

وتستند الاستراتيجية الإيرانية هنا إلى أن ضعف الدول العربية المجاورة هو في نفس الوقت قوة لإيران، كما تستند بالطبع إلى أن هذا الضعف والدمار هو ضرورة أساسية للسيطرة الإيرانية في المنطقة ولقدرة إيران على تحقيق مخططاتها وأهدافها.

٣ - تأسيس قواعد ومرتكزات للنفوذ الإيراني الدائم في الدول العربية، أي أن إيران وعبر إنفاق